

الملحق بها، هي تاء المطاوعة، والدليل على أنها للمطاوعة بقاء الفعل الذي تزداد في أوله في الزمن الماضي، وتحول الفعل من حالة التعدي إلى مفعول به واحد إلى حالة اللزوم، حيث يقال: صَعْرَزْتُه فَتَصَعَّرَ كما يقال: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحَّرَجَ الحَجَرُ فحسب دون ذكر أي مفعول به لتدحرج وما ألحق به.

ولما زيدت التاء المذكورة في: تدحرج وجبت زيادتها في الأفعال الملحقة به لتأدية وظيفة المطاوعة أيضاً؛ لأن من شروط الإلحاق: إتباع الملحق للملحق به في جميع تصاريفه وفي الزيادات التي تطرأ عليه حتى وإن لم تكن للإلحاق ولا يمنع الإلحاق اجتماع زيادات أخرى ليست له في الفعل والاسم على السواء. وحصل اللزوم في الملحق به بعد زيادة تاء المطاوعة؛ لكي يشابهها وزن: انْفَعَلَ في المطاوعة، فهو أصل لها؛ لذلك يُحْمَلُ كل ما دل عليها من غير وزن: انْفَعَلَ عليه، ولما كان: انْفَعَلَ هذا لازماً وجب لزوم تدحرج وما ألحق به حين نُقِلَ إلى تأدية وظيفة المطاوعة؛ ليتم شبهه بوزن انفعال اللازم في هذه المطاوعة. (٣٨)

الملحق باحرنجَمَ:

فمن ذلك نحو: احْبَنْطَى، إذا قَصَرَ الرجلُ وكَبِرَ بطنُهُ يقال له: احْبَنْطَى زيدت فيه همزة الوصل أولاً والنون حشوا والألف في الآخر، والمجرد منه: حَبِطَ، ولم يستعمل في اللغة إلا يسيراً.

ونحو: اسْحَنْكَكَ، يقال: اسْحَنْكَكَ الليل، إذا اشتدت ظلمته.

ولما كان احرنجَمَ لازماً، وجب أن تكون جميع الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإلحاق به لازمة أيضاً لتتم الموازنة، ويحصل الاتفاق التام بين الملحق والملحق به. (٣٩)

(٣٨) الممتع في التصريف ١٨١/١.

(٣٩) الاستدراك على سيبويه ٣٩ وشرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ١٨ والتنزيل والتكميل بشرح التسهيل لابن مالك تأليف أبي حيان الأندلسي (مخطوط) ٣٨٤/٧،